رأي القدس

محاكمة صدام: ضربة قاضية اخرى

■ كسب الرئيس العراقي صدام حسين الجولة الاخيرة من محاكمته بالضربة القاضية، مثلما كان عليه الحال في معظم الجلسات السابقة، وجاءت تصريحات الدكتور حارث الضاري رئيس هيئة علماء المسلمين حول مقتل اربعين الف عراقي في فترة حكومة الدكتور ابراهيم الجعفري لتعزز موقفه، وتضيف احراجات جديدة للادارة الامريكية التي تحاكمه من خلال بعض رجالاتها.

الرئيس صدام عاد الى قفص الاتهام وحيدا هذه المرة، ليوجه الاتهامات الى جلاديه، وحكومة الجعفري ووزارة خارجيتها على وجه الخصوص بقتل عشرات الآلاف من العراقيين، اي انه يريد ان يقول لهم ان هؤلاء القتلة في وزارة الداخلية هم الذين يستحقون المحاكمة، لانهم يذكون نار الحرب الاهلية الطائفية، ويعذبون ابناء العراق، ويشكلون فرق الموت لتصفيتهم.

ولعل المشهد الابرز في هذه الجولة من المحاكمة كشف الرئيس العراقي ان رئيس المحكمة صدر حكمان بحقه بالاعدام وهو الذي عفا عنه، وانقذه من حبل المشنقة، مثلما كشف ان كبير فريق الادعاء كان جنديا سمح له باكمال دراسته والتخصص في الحقوق.

ومن الواضح ان هناك من يقدم له هذه المعلومات، وينسق له كيفية استخدامها، وتوقيت هذا الاستخدام لاحراج الامريكان وهيئة المحكمة.

الرئيس العراقي نجح في استغلال محاكمته من اجل الوصول الى اوسع قطاع ممكن من المواطنين العراقيين والعرب، وقد برع في جعلها محاكمات مثيرة للغاية من خلال تحديه لرئيس القضاة، وتلاسنه مع الادعاء العام، وفضح جرائم الاحتلال والحكومة المنبثقة عنه.

محاكمة الرئيس العراقي تحولت الى مسلسل مثير يحرص المواطنون العرب على متابعة حلقاته بتشوق، ومما يزيد من اثارته، انه مسلسل واقعي، احداثه واقعية، بعيدة كليا عن الخيال الدرامي المعهود.

الرئيس العراقي يكسب جماهيريا داخليا وخارجيا، مع كل جولة جديدة من محاكمته، فهو يبدو صلبا متحديا شجاعا، لا يتراجع عن مواقفه، ويعتز بالعراق الذي كان يرأسه، ولا يخشى تحمل مسؤولية كل قراراته بنفسه دون ان يحملها للآخرين.

ومما يزيد من ضعف هذه المحاكمة، وافتقارها الى كل اسباب المصداقية، انهيار العملية السياسية وفشل رموزها في السيطرة على الاوضاع على الارض، حيث الفوضى الدموية، والسيارات المفخخة، والقتل على الهوية، والحرب الاهلية الطائفية.

الرئيس العراقي لم يدع انه كان ديمقراطيا، ولكنه بالقطع لم يكن طائفيا، واستطاع ان يحافظ على وحدة العراق، وحفظ حدوده، واعلاء مكانته الاقليمية، وتوفير الامن والاستقرار لابنائه، وليس غريبا ان تتزايد الاصوات التي تترحم على عصره.

المحاكمة ستستمر قطعا، وسيبحث الذين يقفون خلفها عن اتهامات وملفات جديدة، بعد ان فشلوا في جعل قضية اعدامات الدجيل القضية التي تؤدي الى ادانته بسهولة، والسماح بصدور حكم باعدامه.

العراقيون، وملايين العرب الآخرين يتحرقون شوقا للجولة المقبلة من المحاكمة، وما يمكن ان تحمله من وقائع جديدة، كل حسب موقعه وموقفه السياسي، فالمؤيدون يريدون ان يوجه بطلهم المزيد من الضربات القاضية للمحكمة وللامريكان، والمعادون يريدون ادانة جديدة تسرّع باعدامه. ومن المؤكد ان الرئيس العراقي سيخرج منتصرا لان جلاديه يرتكبون من الجرائم والمقابر الجماعية ما يجعل عصره يبدو رحيما بالمقارنة مع سنواتهم القليلة والدموية في الحكم.

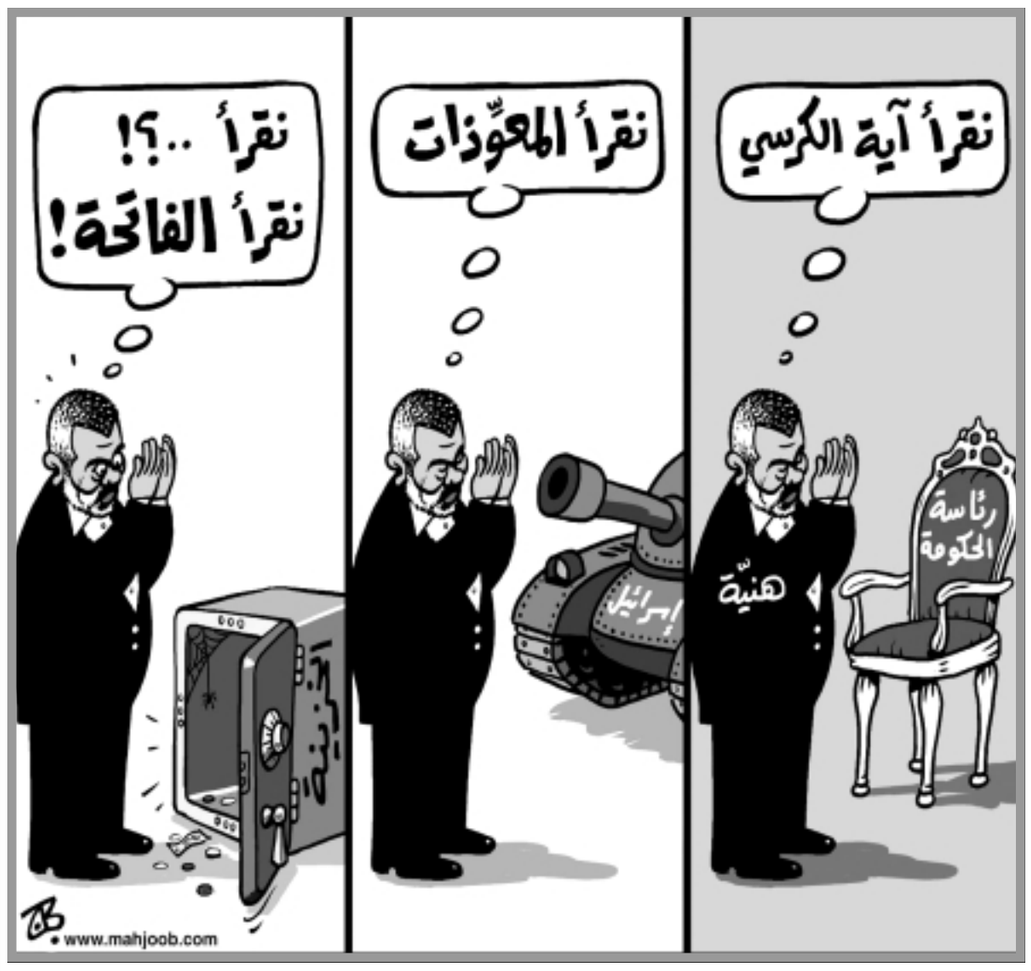

التفعيل المرتجى

عدلي صادق

■ غداة فوز «حماس» في الانتخابات، تحدثنا عن ضرورة التفعيل السياسي للفوز، بحيث يتبنى المسكون بمقاليد الأمور، في السلطة، خطاباً يطالب المجتمع الدولي، بوقف الانقلاب الإسرائيلي على عملية التسوية، وهو الإنقلاب الحاصل منذ انتخابات العام 1996 التي جلبت الليكود، بزعامة نتنياهو، الى الحكم. إن ذلك ـ في السياسة ـ أجدى من الإعراب عن انقلاب فلسطيني على العملية السلمية، بمفرداتها المتوافرة!

صحيح أن من يطالبون «حماس» اليوم، بأن تعتمد الاتفاقات، لم يطالبوا الليكود بالشيء نفسه، في العام 1996 ولم يضغطوا على حكومة إسرائيل، بل ازدادوا تأييداً لها، ولم يعترضوا حتى على ضم أحزاب تطالب بإبادة الفلسطينيين؛ لكن الصحيح كذلك، أننا لا نحظى بالامتياز نفسه، الذي اختص به الأمريكيون والأوروبيون الدولة العبرية. وهذه من حقائق السياسة. ولعل من المفارقات، أن الأطراف الدولية لم تطلب من حركة «فتح» عشية انتخابات 96 أية تغييرات على مستوى نظامها الأساسي ـ كحركة ـ وعلى مستوى أدبياتها التي لم تقتلع فقرات اقتلاع إسرائيل، واكتفت بـ «اعتراف» المنظمة، وبدور الرئيس الشهيد عرفات، في العملية السلمية، قبل أن يغتاله المنقلبون على هذه العملية السلمية، في ظل صمت وتمهيد ـ أو في ظل تواطؤ ـ الضاغطين اليوم على الشعب الفلسطيني!

* * *

وعلى الرغم من ذلك، فإن خطوة «حماس» المتمثلة في خوض الانتخابات، ثم في تشكيل الحكومة، تعكس توجهاً واقعياً، ينقصه الأفق السياسي لكي يتبدى. ويُخطئ من يظن، بأن الأمريكيين والأوروبيين، لا يريدون لحركة «حماس» أن تستمر في الحكم وأن تتوغل في الواقعية. إن أفضل مكاسب الأمريكيين وحلفائهم، تتمثل في أن «حماس» عندما تحكم بسلوك إداري ومالي وإصلاحي محترم، فإنها تعزز الاتجاه الإسلامي المعتدل في المنطقة، لغير صالح التيار الجهادي السلفي، الذي أوقع الأمريكيين في مأزق شتى. وكلما تشكل الأفق السياسي، كلما تكرس الأنموذج المقبول، من عمل الإسلاميين. ففلسطين تحديداً، هي دائماً في نقطة الضوء، ولعل هذا ما أزعج التيار الجهادي السلفي، من مشاركة «حماس» في الانتخابات، على النحو اللافت في الشريط الأخير لأيمن الظواهري!

* * *

ممانعة «حماس» حتى الآن، في الانزلاق بالمفردات، ولو الى ما دون منزلق البعض، الذي كان يسمي العدو مجرد طرف آخر، إنما هي من لوازم السياسة، ليس بمقاييس «حماس» فقط وإنما حتى بمقاييس من يريدون لـ «حماس» أن تنزلق. فالواقع يفسر المكنون: الاتفاقات التي انقلب عليها الإسرائيليون، هي مُنشئة السلطة التي تتسلمها «حماس» بأمارة أن هذه الاتفاقات، أعطت المجلس التشريعي اسمه، وقررت تكوينه العددي ـ قبل التعديلات غير الحمساوية ـ وأعطته أهدافه، وولايته الجغرافية، وولايته القانونية، وأعطته صلاحياته، وعمره الزمني القانوني، وكيفية انتخاب أعضائه برقابة دولية. بل إن «خارطة الطريق» هي أم الموقع المستحدث، وهو رئيس الوزراء بصلاحيات، وهي أم موقع وزير الداخلية، ولا فرق بين الاعتراف بالأمر الواقع، والاعتراف القانوني.

إن أقصر الطرق للتفعيل السياسي للوضعية الراهنة للحكومة، هو الحديث الواضح، عن استعداد لتنفيذ الاتفاقات التي انقلب عليها المحتلون. ولا يغرن «حماس» أن بعض الدول تدعو وفوداً من الحكومة الجديدة لزيارتها. فهذه الدول لا تريد سماع الكلام المسموع حتى الآن، عن «برنامج المقاومة». ففي الواقع أن كل عاصمة تريد أن تكون الحلحلة على يديها، وإن لم تكن هناك حلحلة، فإن الجمود لن يؤسس لنفسه ديبلوماسية فاعلة، سيما في ظل معطيات إقليمية ودولية!

* * *

أخيراً، نخشى أن تكون «حماس» محرجة من احتمالات تعييرها والغمز من قناتها، في الساحة الفلسطينية، إن أحدثت تبدلات في خطابها السياسي. إن كان هذا وارداً، تكون «حماس» مخطئة، لأن هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ليس سهلاً لكي يظفر به فاسدون ومترهلون، وأدعياء براعة سياسية وأدعياء واقعية. فليغمز هؤلاء من قناة تجاربهم وترهلهم. والشعب الفلسطيني، قبل فوز «حماس» كان في حاجة الى نهوض حقيقي للحركة الوطنية، والى إصلاح فعلي للسلطة، لكي يحقق هدف الاستقلال والحرية، وقد اختارت الأغلبية «حماس» لكي تحقق هذا الهدف، بعد أن يئست من إمكانية حدوث الإصلاح المرتجى، في صيغة الحكم!

فرنسا: ردع الليبرالية الوحشية أم تصويب الديمقراطية؟

صبحي حديدي *

■ لم يكن مفاجئاً، أو حتى لافتاً لانتباه من أيّ نوع خاصّ، أن يطلق معلّق أمريكي يميني محافظ مثل جيم هوغلاند صفة «الجنون» على ما تشهده فرنسا هذه الأيام من حركة احتجاج عارمة ضدّ قانون العمل الجديد، المعروف باسم «عقد الوظيفة الأولى». ما يثير الضحك، بعد انتفاء المفاجأة والعجب، أنّ الرجل يردّ جنون هذه الأيام إلى جنون سنة 1789، أي عام الثورة الفرنسية التي لم تبدّل وجه فرنسا مرّة وإلى الأبد فحسب، بل قلبت أوروبا بأسرها رأساً على عقب.

هذه الخفّة في عقد مقارنات صورية سقيمة كيفما اتفق، وهي في المناسبة جزء من «العدّة» التحليلية التي يستخدمها هوغلاند على هواه ودونما ضوابط أو خشية أو حياء، لا تكتفي بردّ العام 2005 إلى العام 1789، بل تردّ طلاّب السوربون وفئات الاحتجاج الفرنسي بأسرها إلى فلسفة كلاسيكية، تبدو في الترسانة الفكرية لليمين الأمريكي المحافظ وكأنها الفلسفة الفرنسية بامتياز: رينيه ديكارت، ومبدأ الشكّ، والعبارة الشهيرة التي تنقلب على يد هوغلاند هكذا: أنا أحتجّ، إذاً أنا موجود!

والحال أنّ مسخ الوقائع عن طريق زجّها في دوائر فاسدة من المقارنات التاريخية الركيكة والإحالات الفلسفية الكاريكاتورية، ليس ناجماً عن بلادة أو غباء أو قصور إدراك في هذا الميدان بالذات، أي الاحتجاج الشعبي الواسع القائم على اسباب مطلبية ومعيشية مصيرية. إنه، بالأحرى، منهجية متكاملة يعتنقها أصحابها عن سابق قصد وتصميم للتعمية على الحقائق الجوهرية التي تخصّ سلسلة مآزق الليبرالية الوحشية والطور الراهن من مآلات وقوانين اقتصاد السوق. ولهذا فإنّ المقارنة القويمة ليست ممكنة فحسب، بل واجبة ضرورية مفيدة، ما دامت تعقد الصلات بين ما يُقارَن، وليس بين سواد الباذنجان وسواد الليل للقول إنّ الليل باذنجان!

وهكذا فإنّ ما تشهده فرنسا اليوم من حركة احتجاج عارمة على قانون لتنظيم عقد العمل عند التوظيف الأوّل (إذْ هكذا، بهذا الابتسار، يجري تمثيل القانون الجديد المثير للجدل)، ليس منقطع الصلة عن أحداث مماثلة أو أشدّ راديكالية شهدتها فرنسا أواخر العام 1995، ضدّ سلسلة قوانين كان رئيس الوزراء الأسبق آلان جوبيه، ممثّل اليمين الديغولي، ينوي تشريعها على نحو يمسّ صميم المكتسبات الاجتماعية الفرنسية العريقة. ولقد سقطت حكومة جوبيه آنذاك، وسقطت مشاريع القوانين، لكنّ الدرس الذي ترسّخ كان هذا الذي تستأنفه اليوم مختلف النقابات العمالية والطلابية: داخل الجمعية الوطنية، وخلف الأعمدة الثقيلة لهذا الصرح التاريخي العريق الذي شهد وقائع كبرى ليس أبرزها «إعلان حقوق الإنسان»، وغير بعيد عن ساحة الكونكورد حيث تذكّر المسلّة المصرية بأمجاد جنرال الثورة الفرنسية نابليون بونابرت وأمجاد التاريخ الكولونيالي الفرنسي في آن معاً، تظلّ الأمة الفرنسية منقسمة إلى أمّتين... على نحو يذكّر بالعبارة الصاعقة التي أطلقها كارل ماركس ذات يوم، على مبعدة أمتار من حديقة هايد بارك اللندنية: «إني أرى أمّتين»!

آنذاك كان الراحل بيير بورديو، أحد آخر المفكرين المحترمين في فرنسا المعاصرة، بين قلة قليلة ممّن تقلقهم شبكة العلاقات المعقدة بين رأس المال المعاصر الخطابات ما بعد الحداثية، دون أن تغويهم الألعاب النظرية التي تطمس التاريخ كشرط أوّل لافتتاح السجال. ولم يكن غريباً بالتالي أن يشارك، ونفر قليل من ممثّلي هذه الأقلية الفكرية، في اجتماع مع القيادات النقابية التي أدارت ذلك الإضراب شبه الشامل الذي شلّ الحياة اليومية الفرنسية طيلة أسابيع. ولم يكن غريباً، أيضاً، أن يضع اصبعه على الغور العميق للجرح الحقيقي، أي اغتراب المجتمع الفرنسي بين خيارين أحلاهما مرّ، شديد المرارة: الليبرالية الهوجاء التي تخبط في الإصلاح خبط عشواء، والبربرية الوقحة لنفر من التكنوقراط يرون أنهم يعرفون الدرب إلى سعادة الأمّة أكثر من الأمّة نفسها، قبلها وبعدها وفي غيابها إذا اقتضى الحال.

ولكنّ سخونة الوضع والشجون الكبرى التي ينطوي عليها ويستولدها صباح كل يوم، جعلت بورديو يعفّ عن الإشارة إلى أن المواطن الفرنسي يعيش في نظام ديمقراطي يعطيه الحق في ممارسة الإضراب، مثلما يعطيه الحق ـ كلّ الحق ـ في الذهاب إلى صندوق الاقتراع ووضع الورقة التي يشاء، بعيداً تماماً عن تقاليد صيغة الـ 99,99 أو بيعة القائد مدى الحياة أو إلى الأبد. بمعنى آخر، في أواخر 1995 كما في أواسط 2005 كان المواطن الفرنسي هو الذي انتخب هذا النفر «الليبرالي الإصلاحي البربري»، وكان يعرف ـ أو توجّب عليه أن يعرف ـ جيداً أنّ البرامج القادمة ستكون هكذا. وآنذاك مارس المواطن الفرنسي ما يشبه «فشة الخلق» ضدّ الرئيس السابق فرانسوا ميتران وحزبه الإشتراكي الذي انقلب في سنواته الأخيرة إلى تذكرة صريحة بغيضة بأسوأ مآلات الإشتراكية الإصلاحية لأحزاب الأممية الثانية العتيقة. وفي الانتخابات التشريعية الأخيرة مارس المواطن الفرنسي فشة الخلق ذاتها ضدّ اليسار عموماً، والحزب الإشتراكي وممثّله رئيس الوزراء الأسبق ليونيل جوسبان خصوصاً.

وإذا كان من الطبيعي أن يكون تحالف اليمين هو البديل الوحيد عن الحزب الإشتراكي، فإن العاقبة الغريبة هي اندفاعة الفرنسي إلى وضع كامل السلطة في يد ذلك اليمين: الجمعية الوطنية، مجلس الشيوخ، الكثير من مجالس البلديات، ثم رئاسة الجمهورية. في أزمة 1995 رفض جوبيه، طيلة ثلاثة أسابيع طويلة ممضة، مجرّد الظهور على شاشة التلفزة والتحدّث إلى مواطنيه عن أزمة مستعصية شاملة تقلب حياتهم واقتصادهم الكبير والصغير إلى جحيم ودوران في حلقة مفرغة. كذلك رفض تماماً فكرة الاجتماع مع ممثلي النقابات ومناقشة مشاريعه الإصلاحية، واعتبر كلمة «مفاوضات» إهانة لا تغتفر وتجديفاً بحق السلطات التي منحته إياها الديمقراطية الفرنسية، وليس ديمقراطية عيدي أمين دادا!

في الأزمة الراهنة يبدو رئيس الوزراء دومنيك دوفيلبان أكثر تواضعاً من حيث الحوار والتفاوض والأخذ والعطاء... شرط أن يتمّ هذا كلّه تحت سقف مشروع القانون، وعلى طريقة حوار الطرشان، في صيغة مفرغة باتت محلّ تندّر الفرنسيين: إني أسمع أصوات الذين يحتجون، ولكني أيضاً أسمع أصوات الذين لا يحتجون! ذلك لأنّ قواعد اللعبة الديمقراطية صريحة وفصيحة تتيح له هوامش المناورة هذه، والرجل لم يأت على ظهر دبابة، أو ورث الحكم عن أبيه. وليس عليه بالتالي أن يذعن للملايين التي انتخبت أغلبيته البرلمانية والرئاسية، وتبدو اليوم وكأنها (أو شرائح واسعة منها على الأقل) تعضّ أصابع الندم على «فشة خلق» انقلبت على أصحابها، ودفعت بظهورهم العزلاء إلى جدار بازلتي خشن، حتى إشعار آخر.

الجانب الجوهري الثاني يتصل بالقلق حول الهوية، وبالذعر من مستقبل غامض أو شبه غامض، وبالحذر من متغيرات عاتية تأخذ الفرنسي على حين غرّة وتضعه بين مطرقة الليبرالية البربرية وسندان الليبرالية التكنوقراطية، على حدّ تعبير بورديو. ومنذ أحداث عام 1968 الطلابية التي اسقطت شارل دوغول عن عرش مكين، والتي لا تغيب البتة عن أذهان الطلاّب المتظاهرين هذه الأيام، تبحث فرنسا ـ بصمت مخدّر تارة، وبصخب مؤلم طوراً ـ عن هوية فكرية وثقافية واجتماعية للخروج من حال تأرجح طويلة بين الماضي والحاضر؛ وبين تراث الجار الألماني على مبعدة أمتار، والحليف الأمريكي ما وراء المحيط. وفي نحو اللغة الفرنسية ثمة صيغة فعل خاصة هي «الزمن الماضي الناقص»، وكان عدد من المفكرين قد تتبعوا انتقال هذا الزمن من فقه اللغة إلى فقه الحياة اليومية، ولم يجدوا صعوبة كبيرة في وصف الحاضر الفرنسي بالزمن الماضي الناقص!

وثمة نقص منطقي فادح، أقرب إلى الهوّة اللاعقلانية الفاغرة، بين أن يذهب الفرنسي إلى صناديق الاقتراع ليضع أغلبية مطلقة (وديكتاتورية في الواقع، لأنها صاحبة قرارها الأوحد دون حسيب أو رقيب)، وأن يتظاهر بالملايين ضدّ ممارسة هذه الأغلبية لسياسات وقوانين وتشريعات هي علّة وجودها وضمان استمرارها في الحكم. وثمة هوّة فاغرة مماثلة بين شغف الفرنسي بدور القوة العظمى الذي يتوجب أن تلعبه فرنسا على صعيد عالمي عسكري وسياسي ومالي، وبين الذعر وتحسّس الرأس لأنّ السوق المالية الكونية (وهي أكبر الجميع، والعملاق الأولّ بلا منازع) يمكن أن تجرّد الفرنسي من تقاعده وتعويضه الصحي وتعليمه الجامعي. فهل يصحّ، بهذا المعنى، التفكير في احتمال نقل الاحتجاج إلى صيغة أقرب إلى «عصيان مدني» ضدّ قانون صدر عن برلمان شرعي منتخب، في نظام ديمقراطي حرّ؟ وهل يندرج هذا ضمن الحقوق «الانشقاقية» لمواطن مارس حقّه الإنتخابي الأقصى، فانتخب ممثله إلى الهيئة التشريعية الأعلى في البلاد، بحرية مطلقة؟ وسوى الإلتزام المطلق، ما هي واجبات المواطن تجاه القوانين التي يشارك في صناعتها هذا الممثل، وقد انتخبه المواطن لكي يقوم بهذا الدور تحديداً: صناعة القوانين؟

ليست هذه لائحة أسئلة نظرية، إذْ سبق للمواطن الفرنسي أن اختبر صوابيتها عملياً، مطلع العام 1997 في مناسبة مشروع قانون حول تنظيم الهجرة، وضمن حركة احتجاج ضدّ فقرة محدّدة تُلزم المواطن الفرنسي بإبلاغ السلطات المعنية أنّ الضيف الأجنبي الذي زاره قد غادر الأراضي الفرنسية بالفعل، وأنه لم ينقلب إلى «مهاجر سرّي» غير شرعي. الاحتجاج بدأ من حيث لا يحتسب أحد، سواء بالنسبة إلى هوية الداعين إليه، أو الأسلوب الذي اختاروه للتعبير عن الاحتجاج. فقد نشر قرابة 50 سينمائياً، بين مخرج وفنّي وممثل وناقد، بياناً نشرته صحيفة «لوموند» واسعة الانتشار، أعلنوا فيه العصيان المدني ضدّ الفقرة تلك، وأنهم لن يبلغوا السلطات عن رحيل ضيوفهم الأجانب، ويطالبون بإحالتهم إلى القضاء بتهمة مخالفة القوانين المرعية. وسرعان ما انضمّ إلى السينمائيين مئات من زملائهم في المهنة ممن فاتهم التوقيع على البيان الأول، ثم جاء الدور على الأدباء والشعراء والفلاسفة، ثم الفنانين التشكيليين، فالمحامين والأطباء...

عصيان مدني في قلب ديمقراطية غربية عريقة. كيف؟ وماذا يتبقى من التوازن التبادلي الدقيق بين الحقوق والواجبات في النظام الديمقراطي؟ بل ما الذي يتبقى من «دولة القانون» و«دولة الحق»، ومفهوم «الدولة» ذاته من الألف إلى الياء؟ الفيلسوف الفرنسي إتيان بالبيار قال آنذاك: هذا عصيان تمدّني وليس عصياناً مدنياً، وهذه ليست حركة أفراد يعترضون على السلطة، بل حركة مواطنين يجدون أنفسهم في شرط موضوعي خطير، فيعيدون إنتاج مواطنيتهم عن طريق تنظيم مبادرة عامة لإعلان العصيان على الدولة... الدولة بالذات وبالمفهوم العريض.

والحال أنّ هذه إشكالية مركزية ترافقت مع الممارسة الديمقراطية منذ ساعة نشوئها: أنّ السلطة المنتخَبة تظل هي السلطة الشرعية إلا إذا دخلت في تناقض مستعصٍ مع «القوانين العليا للإنسانية»، وهي جملة الشرائع والمبادئ التي قد تنصّ عليها الدساتير (كما في إعلان حقوق الإنسان الوارد في صلب الدستور الفرنسي)، أو قد لا تنصّ عليها بسبب أكثر من استحالة موضوعية، وهذا هو الأهم والأكثر خطورة. ولهذا فإنّ الفرنسيّ الذي يخرج هذه الأيام إلى الشارع يضع هذه الإشكالية بالذات على المحك، ويصوّب عمل الديمقراطية!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

اللوبي الاسرائيلي وسياسة امريكا: دراسة تثير استياء الصهاينة

علي حسين باكير *

■ لقد أثارت الدراسة التي اعدّها كل من «جون ميرشيمير» استاذ العلوم السياسة ومساعد مدير برنامج سياسة الأمن الدولي بجامعة شيكاغو الأمريكية، وستيفين والت أستاذ العلاقات الدولية بكليّة جون كندي بجامعة هارفرد وعميدها، غضب اللوبي الاسرائيلي في واشنطن وجنونه.

تتألفّ الدراسة من 83 صفحة وقد تمّ نشرها عبر جامعة هارفرد في منتصف شهر آذار 2006 ومن ثمّ اعادة نشر نسخة معدّلة عنها فيما بعد في مجلة «لندن ريفيو اوف بوكس» في العدد 2006/6/23.

الدراسة تنقسم نظريا الى ثلاثة أقسام. القسم الاولّ تحدّث عن دعم الولايات المتّحدة لاسرائيل وعن كونها عبئا استراتيجيا عليها. امّا القسم الثاني فتحدّث عن قوّة اللوبي الاسرائيلي ومناصريه داخل الولايات المتّحدة وعن استراتيجياته للتأثير على مراكز صنع القرار. القسم الثالث تناول انعكاسات قوّة هذا اللوبي على سياسة امريكا الخارجية والدور الذي لعبه في الحرب على العراق والضغوط الأمريكية على سورية وايران.

الدراسة مبنية على مصادر مهمّة عدة من بينها علماء وصحافيون إسرائيليون، ومنظمات دولية معنية بحقوق الإنسان، وشهادة من اللوبي نفسه وتأييد من دبلوماسيين لهذه الشهادة.

ويتساءل معدّوها لماذا تتخلى الولايات المتّحدة عن امنها القومي ومصالحها في العالم وتعطي الأولوية لاسرائيل دائما؟ ويجيبان على هذا السؤال بالقول انّ السر يكمن في قوّة اللوبي الاسرائيلي في واشنطن ومناصريه.

وتقول الدراسة ان الولايات المتحدة قامت منذ الحرب العالمية بمنح 140 مليار دولار دعما لإسرائيل. وتعترض الدراسة على الفكرة القائلة بأن إسرائيل تمثل «حليفا حيويا لأمريكا في الحرب على الإرهاب» بل ويُرجع المؤلفان المشاكل التي تعاني منها امريكا الى اسرائيل فيقولان: «فمشكلة الولايات المتحدة مع الإرهاب ترجع في جزء كبير منها إلى كونها متحالفة بقوة مع إسرائيل، وليس العكس».

وتشير الدراسة أيضا إلى دعم واشنطن الثابت لإسرائيل في الأمم المتحدة، حيث تقول إنه منذ عام 1992 استخدمت الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» ضد 32 قرارا لمجلس الأمن ينتقد إسرائيل، وهو عدد يفوق مجموع مرات استخدام الفيتو من جميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. كما أعاقت الولايات المتحدة جهود الدول العربية لوضع الترسانة النووية الإسرائيلية على أجندة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويتحدث التقرير عن مصادر قوة ونفوذ لوبي إسرائيل داخل أمريكا ويعزو ذلك الى وجود بعض ممثليه بالكونغرس الأمريكي وامتلاكهم منظمات لوبي قوية وعلى رأسها الـ «أيباك».

كما تحدث التقرير عن وجود ممثلي اللوبي داخل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وعن قدرتهم على معاقبة معارضيهم ومنتقدي إسرائيل وحرمان بعضهم من الحصول على الترشيحات والمناصب السياسية أو إسقاطهم من عضوية الكونغرس.

هذا إضافة إلى نفوذهم الكبير داخل وسائل الإعلام الأمريكية ومطبوعات اليمين الأمريكي والمحافظين الجدد وتأثيرهم القوي على وسائل الإعلام الليبرالية بالولايات المتحدة.

وفقا للدراسة، فانّ اللوبي الاسرائيلي لا يختلف عن غيره من اللوبيات في الولايات المتّحدة باستثناء انّه الأكثر قدرة على التأثير ويمتلك قوّة تأثير غير مسبوقة فلا شيء استثنائيا في دوره فهو يقوم بنفس الدور الذي تقوم به اللوبيات الأخرى ولكن بفاعلية أكثر، وقد ساهم وضع اللوبي العربي في الولايات المتّحدة والضعيف الى درجة «عدم الوجود» في تسهيل مهمّة اللوبي الاسرائيلي.

وبحسب الدراسة فانّ اللوبي الاسرائيلي يعتمد على عدد من الاستراتيجيات للتأثير واكتساب القوّة ومنها:

1ـ التأثير على الكونغرس: من خلال المسيحيين الصهاينة داخل الكونغرس ممّن يعتبرون الأولوية المطلقة في السياسة الخارجية الامريكية «حماية اسرائيل»، وأيضا عبر دعم الآخرين بما يحتاجونه من مال في حملاتهم الانتخابية او لشخصهم والاقتصاص من المعادين بطرق مختلفة.

2ـ التأثير على السلطة التنفيذية: وغالبا ما يتم ذلك عبر الناخبين اليهود في امريكا، فعلى الرغم من انّ عدد هؤلاء صغير ولا يتعدى 3 % من عدد السكان، الاّ انهّم قادرون على تنظيم حملات تبرّع وانتخاب كبيرة ومنظمّة.

3ـ التلاعب بالاعلام: عبر السيطرة على الصحف والمجلات الرئيسية في أمريكا وعلى الكتّاب والمحللين ومن هذه الصحف «الوول ستريت جورنال»، «الشيكاغو صن تايمز» و«الواشنطن تايمز»، ومن المجلات «كومينتاري»، «ذا نيو ريبابليك»، و«الويكلي ستاندارد».

4ـ السيطرة على مراكز الدراسات: لقد ذهب تأثير اللوبي الى ابعد من انشاء مركز دراسات خاص به، ليصل الى عدد كبير من مراكز الدراسات خلال الـ25 سنة الماضية ومنها تحديدا: معهد «أميريكان انتربرايز»، معهد «بروكينغز»، مركز «سيكيوريتي بوليسي»، معهد «فورين بوليسي ريسيرتش»، «هارتدج فاونداشن»، معهد «هادسون»، معهد «فورين بوليسي انياليسز»، و«جوويش انستيتيوت فور ناشينال سيكيورتي أفيرز». كل هذه المراكز داعمة لاسرائيل وقلّما نجد فيها انتقادا للدعم الأمريكي للدولة اليهودية او قد لا نجد اطلاقا.

5ـ مراقبة الأكاديميين: قامت «ايباك» بمضاعفة انفاقاتها بحدود ثلاث مرّات فيما يتعلّق ببرامج مراقبة النشاطات الجامعيّة وتدريب الشباب المخلصين لاسرائيل لكي يكونوا سندا لها داخل المجمّعات الاكاديمية، وقام اللوبي ايضا بمراقبة كل ما يقوله ويكتبه الأساتذة. ففي أيلول من العام 2002 على سبيل المثال، قام مارتن كرامر ودانييل بايبس وهما من الداعمين لأقصى حد جماعة المحافظين الجدد الاسرائيليين، بتأسيس موقع على الانترنت مهمته مراقبة المجمّعات الأكاديمية ووضعوا فيه دعوة لحث الطلاّب على تقديم تقارير لأي من التصرفات او الكتابات التي قد يقوم بها أي استاذ يرون فيها معاداة لاسرائيل.

6ـ اسكات المعارضين: عبر استخدام سلاح «معاداة السامية» من اجل اخراس كل من يحاول تناول سياسات اسرائيل بأي نقد او حتى مجرد عرض الوقائع المتعلّقة بها.

امّا الجزء الأخير من الدراسة فتناول تأثير اللوبي الاسرائيلي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الفلسطينيين، الحرب على العراق، التغييرات الجارية في المنطقة، وتجاه كل من سورية وايران. ووفقا للدراسة، فمن المستحيل إنهاء الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني دون ضغط أمريكي على اسرائيل، وفي حال عدم وجود هذا الضغط فانّ هذا الوضع سيعطي للمتشددين وسيلة فعالة للتعبئة، كما سيؤدي إلى توسيع اتفاق المتشددين المحتملين.

وفي موضوع سورية وايران، يقول المؤلفان «إننا لا نريد عراقا آخر؛ فعداء اللوبي لايران وسورية يجعل من الصعب بمكان أمام واشنطن أن تكسبهما في المعركة ضد القاعدة والتمرد في العراق، في الوقت الذي توجد فيه حاجة ماسة لمساعدتهما».

وتلفت الدراسة النظر الى أنّ المحاولات الجديدة التي يبذلها اللوبي لـ «تغيير أنظمة الحكم» في إيران وسورية يمكن أن تقود الولايات المتحدة إلى مهاجمة هذه البلاد، وهو ما سيؤدي الى نتائج كارثية في حال حصوله.

وقد أثارت هذه الدراسة جنون اللوبي الاسرائيلي ومناصريه من المسيحيين الصهاينة في واشنطن، فتمّ شن هجوم كبير على جامعة هارفرد كونها المنبر الذي قام بنشرها. وعلى الرغم من ايراد الجامعة على الصفحة الاولى من الدراسة «انّ الجامعة غير مسؤولة عمّا ورد في هذه الدراسة بأي شكل من الأشكال، وانّ الآراء الواردة فيها لا تمثّل وجهة نظر الجامعة الرسمية وهي لا تمثّل الاّ مؤلفيها»، الاّ انّ اللوبي الاسرائيلي كثّف من هجوماته وانتقاداته فاضطرت اكبر واشهر الجامعات الأمريكية الى سحب شعارها الذي كان مطبوعا على غلاف الدراسة، وأعلن «ستيفن والت» العميد الأكاديمي لكلية السياسة بجامعة هارفارد الأمريكية استقالته من منصبه في 2006/3/30 أي بعد حوالي اسبوعين من نشر الدراسة وبعد عدّة ايام من نزع الجامعة شعارها عن الغلاف.

وشن أستاذ مادة القانون في الجامعة «آلان درفويتش» هجوما غير مسبوق على والت، واعتبر أن الدراسة التي وجهت انتقادات هائلة لحجم تأثير اللوبي الإسرائيلي، منقولة من مواقع إلكترونية للنازيين الجدد، أو مواقع مناهضة لإسرائيل.

ووصف «إليوت إنجل»، وهو عضو ديمقراطي بالكونغرس ويهودي من نيويورك، إن الورقة «تستحق بالفعل احتقار الشعب الأمريكي»، كما وصفها بأنها تمثل «نفس الهراء القديم المعادي للسامية والمعادي للصهيونية».

فيما اعتبر «رؤوبين بدهتسور» الكاتب والمحلل السياسي في صحيفة هآرتس الاسرائيلية انّ الدراسة هي «وثيقة مخجلة، سواء بسبب مستواها الاكاديمي أو بسبب الادعاءات الواردة فيها والتي كان كل الهدف منها البرهنة على ادعاء لا أساس له من الصحة ومفاده أن اللوبي الاسرائيلي يقود الادارة الامريكية من أنفها ويُملي على الرئيس سياسته الشرق اوسطية».

هذا ولا تزال تداعيات نشر الدراسة تتوالى، وهي من وجهة نظرنا مهمّة جداً ونادرا ما يتم نشرها مثلها في أمريكا وهي أكبر من ان يقوم مجرد عرض باختصار ما جاء فيها، لذلك ننصح الجميع بقراءة نصّها الأصلي.

* باحث في العلاقات الدولية

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:

مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:

عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ

فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637

email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901